

جون لوك أو الفردية الليبرالية

عندما غادرت الأميرة ماري ، ابنة جاك الثاني ، الملك المعزول ، وزوجة غيوم دورانج ، الملك الجديد ، هولندا ، في شباط 1689 ، لالتحاق بزوجها في إنجلترا ، لتتزوج معه بشكل مشترك ، جلبت معها على ظهر سفينتها إيزابيلا ، رجلا بشوشا ، كان طبيا وفيلسوف ، اسمه جون لوك (John Locke) ، قادت الظروف للعب دور فعال كمستشار سياسي .

ولد لوك في عام 1632 ، ولهذا فقد كان لديه من العمر ست وخمسون سنة عندما عايش هذا المنعطف الأساسي في حياته ، فقد عاد ، هو ايضا ، الى بلاده التي كان عليه أن ينفي نفسه منها لعدة سنوات. وقد حمل مع امتعته مخطوطات متنوعة سيقدر لها أن تحدث ضجة كبيرة ودائمة في العالم . والواقع أنه سيبدأ اعتبارا من تاريخ هذه العودة لممارسة عمله ككاتب ، وسينشر سواء باسمه ، ام بشكل مغفل من أي اسم ، مؤلفاته البارزة وهي :

بحث حول الفهم الإنساني ، (Essai sur l'entendement humain) (10) را رسائل حول التسامح ، (lettres sur la tolerance) (اعوام 1689, 1690, 1692) بلون أسم مؤلف) ومقالتان في الحكم ، (Deux Traits du Gouvernement بدون إسم و بعض افكار حول التربية (Quelques pensées l'Education) (1693) ، و المسيحية العاقلة (عمل) Christianisme le raisonnable بدون إسم المؤلف في 1695.

ويجب القول مع ب. لاسليت (P. laslett) . إن جون لوك الذي وقع مقدمة كتاب ، بحث حول الفهم الإنساني ، ، أصبح بهذا التوقيع نفسه جون لوك التاريخ الفكري ، ، وأنه يدين لهذا التوقيع بالظهور ، منذ ذلك الحين ، وكمؤسسة قومية ، وكسلطة دولية ، ، وإن جون لوك الفكر السياسي ، بالمعنى الضيق للكلمة ، الذي انكب على قضايا حكم البشر ، ليأخذ في النهاية دوره ، على إثر هوبس (و كنقيض لهوبس) في سلالة المنظرين الكبار للدولة ، لم يكن اجمالا إلا اضافة ناجحة على السمعة العالية لفيلسوف الفهم - وذلك في نفس الوقت الذي كان فيه التاج ، المحتمل إذا صح القول ، لظروف خاصة إلى حد ما .

هذه الظروف بلخصها إسم أحد السياسيين الأكثر جدارة بالملاحظة ، والأكثر إثارة الجدل ، في عهد عودة الملكية ، وهو لورد اشلي (Lord Ashely ، كونت شافنيري الأول .

لقد كان هذا اللورد ، في البداية ، مستشارا مسموعا جدا للملك شارل الثاني . لكنه ما لبث أن قطع صلاته به ليصبح أحد الزعماء الرئيسيين للويكز (الاحرار) ، وينتهي بالزوج في صراعه الضاري ضد شارل . ولقد دخل لوك في خدمته بصفة طبيب شخصي ، وربما انقذ حياته بفضل عملية معجزة . ولهذا كسب صداقته ، واطلع منه على دقائق وخفايا السياسة في ذلك العصر ، الحافل بالدسائس والمؤامرات ، الوهمية أو الحقيقية ، وقد طلب اليه شافنيري القيام لحسابه ، بدراسات متنوعة او استشارات حول مسائل مدنية أو دينية معاصرة ، وقدر عاليا رايه فيها . وهكذا تم اكتشاف لوك ، الجامعي من الدرجة الثانية وخريج أكسفورد ، على يد هذا المعلم ، من الدرجة الأولى .

وبعد وفاة شافنيري (في آخر نيسان 1679 ، هولندا التي اضطر للهرب اليها) ، لم يعد لوك يشعر بالأمان ، في إنجلترا ، لذلك كان عليه أن يسلك بدوره نفس الطريق ، في ايلول 1683 ، ولمدة خمس سنوات كانت مثمرة للغاية . وقد عقد لوك في هولندا صداقات ثمينة . وأنهى فيها كتابه " بحثه حول الفهم الإنساني ، " . لكنه لم ينج مع ذلك من السياسة. ففي نشرين الأول 1687 (على وجه الاحتمال) قدم للحاكم الاقليمي غيوم دورنج . وإن مجرد نكته ،تمكنه بعد عام ، من الابحار ، على متن . ايزابيلا ، ، مع الأميرة ماري ، ليشهد على رصيده .

. الفيلسوف : تحليل الروح

وسط أزمة كانت تضع موضع التساؤل العديد من المعتقدات اليقينية العقائدية، كان بحث لوك يبدو كمحاولة إعادة بناء فكري متواضعة نسبية . لقد كتبت بما فيه الكفاية ، روايات ، حول الروح (كما سيقول

فولتير بتهكم (مستهدفا ديكرات من بين غيره من المؤلفين) ؛ ونوقشت ، بما فيه الكفاية ، مسائل ما فوق الطبيعة والميتافيزياء (اي المناقشات في الفراغ) . وها قد أن الأوان للتخلي عن هذه الألعاب العالية وغير المجدية بالتأكيد ، وللكف عن الضياع في محيط المعارف الواسع التي تتجاوز قدرتنا ، والذي لن نجد فيه لا قاع ولا شاطئ .. لقد أن الأوان لنكتفي بدراسة ما يتعلق مباشرة بقيادة حياتنا ، وما هو مفيد مباشرة لها و التي تهم الإدارة الصحيحة لوجودنا

Commenté [T1]:

لقد كان لوك عدوة للدوغمانية (Doemalisme) ، ولمذب الشك (scepticisme) ، وللبيرونية (Pynhonisme) " . إلا أن طلب الشيء الكثير من الفهم ، من خلال التبجح الفكري ، والمغالاة ، سيؤدي في النهاية إلى تثبيط الهمة ، ووضع كل شيء موضع التساؤل وتحقير كل شيء ، نظرا لعدم إمكانية فهم كل شيء ، وإلى الغرق في الكسل والبطالة : في حين وأن معرفة قوي روحنا وحدودها تكفي للشفاء من الشك والتهاون الذي نستسلم له ، عندما نشك بقدرتنا على إيجاد الحقيقة .

ولكي يقوم بشكل فعال ، وخطوة خطوة ، وبطريقة واضحة و تاريخية ، بهذا الفحص الملكات الروح ، ولكي يرى بوضوح الوسائل التي يقوم الفهم بواسطتها بتكوين الأفكار التي لديه عن الأشياء ، يرفض مؤلف " البحث " .. كل فيود التقاليد الفلسفية مهما كانت (فالفلسفة ، كما يعلن ، في في النهاية ، هي المعرفة الحقيقية للأشياء) . كما يرفض كل الآراء والاحكام المسبقة . إنه يريد أن يكون مجرد عامل مكلف بتنظيف الميدان قليلا ، وبإبعاد جزء من الانقاض القديمة التي تعترض سبيل المعرفة ، والتي توقف أو تخفف من نقلها . ويعتبر لوك أن تحمل أعباء هذه المهمة المتواضعة هو شرف كبير في قرن أنتج ، بالخصوص ، رجلا لا يضاهي مثل نيوتن ، ..

لقد قادته هذه المهمة ، لاعتبار الروح الإنسانية كلوح خال من اي نقش ، أو كصفحة ورق بيضاء لم يكتب عليها أي شيء إطلاقا . إن الأفكار التي تتسجل على هذا اللوح أو هذه الصفحة لا يمكن أن تأتي إلا من التجربة ، لأنه لا وجود قط لأفكار أو مبادئ فطرية ، أي مستقلة عن التجربة . فمن التجربة تستمد الروح كل موادها ، ثم تقوم بعد ذلك بصياغتها ومزجها وتحويلها لمهارة فائقة . لكن للتجربة وجهين: الاحساس الناتج عن احتكاك المواضيع الخارجية بالحواس؛ والتفكير الذي هو ادراك الروح لعملياته الخاصة . في هذا الرفضي للفطرية ، نجد في لوك عدوا للدوغماتية : فهو يأمل بتهديم الامتياز الذي تتمتع به المبادئ المعلنة بأنها فطرية ، والذي تستمد من سطوتها فقط ، وبدون أي بحث أو تفكير ، ويدافع (مثل سبينوزا) عما يبدو له أنه الخير الأعظم للفرد ، وهو : حرية الحكم . إن الفرد يجب أن يكون حرا في الحكم على الأشياء حسب قانون العقل - باعتبار أن فهمه قد تحرر من كل العقبات والاكراهات ذات المصدر الداخلي و الخارجي . .

ولكن ها هو لوك يطرح أسئلة خطيرة جدا تتعلق بالله ، أو بفكرة الله ، وبالتسامح الديني . إن (البحث) (والرسائل حول التسامح) ، و(المسيحية العاقلة) ، تقدم بوفرة معلومات حول مواقف لوك من كل هذه المسائل .

إن فكرة الله ليست فطرية ، لكن العقل يقودنا إلى هذه الحقيقة و الأكيدة والبدئية ، القائلة بأن هناك كائن أبدي ، قوي جدا ، وذكي جدا . إلا أن نور الوحي ينضاف إلى نور العقل ؛ فالإيمان هو عبارة عن إذعان للوحي لكنه مع ذلك ، لا يملك أي سلطة ضد قرار واضح وصريح للعقل فهذا يحفظ لنفسه بحصة الأسد ، وبالحكم النهائي ، في الكتابات الدينية للوك الذي كان مؤمنا بعمق (وهذا ما ينبغي أن لا ننساه) ،

الم تكن حرية الحكم الفردي تتضمن ، فضلا عن ذلك ، حرية الاعتقاد بهذا الامر أو ذاك أو حتى بعدم الاعتقاد بأي شيء ؟ ولكن هل كان هذا يتفق مع النظام الاجتماعي ، ومع نظم الدولة ؟ . وكيف يمكن للحاكم أو للسلطة المدنية أن تتسامح مع أولئك الذين كانت لديهم آراء دينية مختلفة (أو لم يكن لديهم أي رأي ديني) الجواب : إن كل الاختصاص القضائي للحاكم يتعلق حصريا بالخيرات المدنية ، وإن كل سلطة الدولة تتحدد بالاهتمام بأمور هذا العالم ، ولا يجب عليها أن تمس أي شيء مما يتعلق بالحياة المستقبلية وبخلاص النفوس .. ومن جهة أخرى ، فإن استقلالية الحكم توجب أن يترك كل فرد ، في نهاية الأمر ، ومن أجل

خلاصه ، ولنفسه ولضميره الخاص .. إن طبيعة الفهم الإنساني لا تريد أن يخضع هذا الفرد لإكراه من أي قوة خارجية؛ فلا مصادرة الأموال ولا السجن ولا التعذيب بقادرة على تغيير حكم الروح على الأشياء

ومع ذلك فإن التحرير ، الذي يجعل لوك من نفسه رسولا له ، يترك جانبا - وهذا من مميزات عصره ، فثنين من الناس : الكاثوليك والملحدين .

الكاثوليك لانهم يطالبون بامتيازات فاحشة ، وسلطات مرفوضة لبقية البشر . فهم يعلمون ، بالخصوص ، بأن الملوك الذين صدرت بحقهم قرارات حرمان يمكن أن يطردوا من العرش : لكنهم يحفظون لسلطتهم التسلسلية الكنسية حق إصدار قرارات الحرمان ، الأمر الذي يبررون لأنفسهم من خلاله الاستيلاء على حقوق الدولة ، وعلى أموال وحرية المواطنين في أي مناسبة . إن هذا يعني بدقة تأسيس السيطرة على النعمة الالهية . لا ، إن هؤلاء الناس لا يمكنهم ان يطالبوا بتسامح الحاكم .

أما فيما يتعلق بالملحدين ، فإنه لا يمكن إقامة أي شيء ثابت او مقدس بناء على كلامهم أو قسمهم أو العقد المبرم معهم ، نظرا لأن كل شيء ينهار لمجرد الغائهم للاعتقاد بالله . إلا أن هذا الاعتقاد هو ما يكون الروابط في كل مجتمع بشري . لا ، إنه لا يمكن التسامح بأي شكل مع أولئك الذين ينكرون وجود قوة إلهية .

هل يجب أن نأخذ على لوك أنه كان وليد عصره ؟ إن . . . بولان الذي يطرح هذا السؤال ، يذكر بأنه نظرا لأن التسامح ، بالنسبة لمؤلف (رسائل حول التسامح) ، يجب ان يمارس بالضرورة ضمن إطار الحالة المدنية ، (فإن كل ما من شأنه أن يلحق الضرر بوجود الجماعة السياسية والسلام المدني يجب أن يستبعد. إنهما تذكر وملاحظة ببيان الصلة الموجودة ، عبر مسألة التسامح ، بين فيلسوف الفهم والمنظر السياسي

الأدب السياسي في إنجلترا ذلك العصر

يجب التمييز ضمن هذا الادب بين الكتابات ذات الاتجاه الديمقراطي (بالمعنى القوي للكلمة الذي يتضمن حدة شعبيا قاطعا إلى حد ما ، ولهجة جذرية متقدمة إلى حد ما ، بالنسبة للعصر ، ولكنها لا تفاجئ في جو الحرب الأهلية والثورة الطهرية ، والكتابات ذات الاتجاه الجمهوري الذي تخترقه ، حتى عندما يكون الالهام طهريا - رؤى با ارسقراطية ضمنية ، والكتابات الداعية "للحد الوسط" ، للمفكر السياسي الأكثر براعة في عهد عودة الملكية ، وهو هاليفكس (halifax) ، واخيرا الكتاب الشهير المؤيد للحق الالهي الملكي ، الذي كان يشكل نوعا من التحدي للأفكار المتقدمة ، وعنوانه نظام الأبوة (او البطريركية (Patriarcha) للكاتب ر . فيلمر R.Flmer.

لقد ارتبطت بالاتجاه الديمقراطي مطبوعات المسوين (levellers) والحارثين (Diegers) .

كان المسوين حزبا تشكل في عام 1647 ، من بين الجنود البسطاء في جيش كرومويل ، تحت قيادة جون ليلبورن (John Liburne) وريتشارد او فرترن (Richard Overton) ، وانتشر خارج الجيش ، ففكرهم ينطلق من هذا السؤال: «كنا محكومين في السابق من قبل الملك ومجلسي اللوردات والعموم ، والآن نحن محكومون من قبل جنرال ومحكمة عرقية ومجلس العموم ... فما هو الفرق ؟.. هؤلاء لم يكونوا يهاجمون نوعية الملكية الخاصة ، ولم يكونوا اشتراكيين او شيرعيين ، وإنما كانوا يطالبون بعدالة متساوية ، توزع على الجميع بلا تحيز ، ويعارضون كل الامتيازات المعترف بها قانونية . ولهذا اخذوا جالب الدفاع عن الملاكين الصغار ، مطالبين لهم بالمساواة أمام القانون ، والمساواة في الحقوق السياسية ضد امتيازات الملاكين الكبار . فالسيد ، بنظرهم ، هو الشعب وحده : أما البرلمان فلم يكن إلا مفوضاً (وكان يجب أن يمثل الأفراد الحقيقيين الذين يؤلفون الأمة ، وليس التجمعات الحرفية والمصالح

المكتسبة). وكانوا يتصورون الشعب - بعكس الكتاب الجمهوريين بشكل خاص - ليس كجماعة عضوية تقودها نخبة طيبية ، وإنا كمجموعه افراد متساوين ومكونين في جسم سياسي بمصلحة مفهومة جيدا ، كانت تتلخص في حماية حرياتهم ، وحقوقهم الفطرية الأخرى . وباختصار فإن راديكالية هؤلاء المسوين كانت فردية ، وبنفس الوقت ليبرالية وديمقراطية . إن سيادة الشعب ، بالنسبة لهم ، كانت تنجم عن حق كل فرد في حصة من السلطة والمسؤولية ، (وهو موقف يتضمن منطقية الأخذ بمبدأ الاقتراع العام والشامل ، باستثناء أولئك الذين كانوا يخضعون لإرادة الغير ، (مثل الخدم والمعوزين) .

أما الحارثون الذين كان على راسهم افيراردا (Everard) وينستانلي (Winstanley) ، والذين لم يشكلوا مطلقا إلا فئة ضئيلة العدد، فكانوا يعتبرون أنفسهم بحق بمثابة المسوين الحقيقيين . لقد قاموا بمحاكمة الملكية ، ورأوا أن كل الشر الاجتماعي ، وكل أشكال التعسف تستمد جذورها من التملك الخاص ، ثمرة روح الطمع ، والمخالف للحالة الطبيعية للإنسان . إن المشكلة الاقتصادية التي يطرحها التملك الخاص كانت تتغلب على المشكلة السياسية . إن إسم الحارثين هذا أتى من أن بعض منهم قام ، في أحد أيام شهر نيسان 1649 ، باحتلال ارض مشتركة غير مغلقة ، وحرثوها وزرعوها بالخضار لكي يوزعوا إنتاجها على الفقراء . وقد أعطيت تفسيرات ذات طابع صوفي للسلطات التي نهبت للامر و ظهر بيان يذكر بأن الأرض خلقت لتستخدم ككنز مشترك للحيوانات وللشعر .

Commenté [T2]:

اما الاتجاه الجمهوري فيتجلى باساليب مختلفة ، في كتابات كل من ميلتون Milton والجنون سيدني (Algernon Sidney) و اخرون .

نشر جون ميلتون ، الشاعر الطهري الكبير ، في عام 1667 ، كتابه و الفردوس المفقود (Paradise lost) . وكان اسمه قد ارتبط، منذ عام 1644 ، ومن خلال الأريوبايجيتا (Aeropagitica) (المصادر في شكل خطاب في البرلمان) بالدفاع المتحمس عن حرية الطباعة ، وبشكل أوسع بالدفاع عن قضية قديمة جديدة، كما كان يقول ، هي قضية كل الازمنة ، قضية المعرفة التي جعلها الكتاب حرة ، قضية المفكر المتعب ضد المراقب

وفي عام 1651 نشر ميلتون "اول دفاع عن الشعب الانجليزي" ، بغية تبرير إعدام شارل الأول . (وفي عام 1654 عبر في دفاع ثان عن إعجابه العاطفي بكرومويل ، الحامي الطهري) .. إلا أن النزعة الجمهورية من النمط القديم والتي تميزت بها مختلف كتابات ميلتون ، القومي المتحمس ، لم تكن في النهاية أقل اتساما بالطابع الأرستقراطي (السلطة ، للافضل والاكثر حكمة ،) الذي كان يناقش اقتراضات دفاعه المملتهب عن حرية التعبير - والذي كان يفسره الى حد ما مزاج المؤلف وخيبة الأمل التي سببتها له الأحداث . -الم يكن مواطنوه ، العنيفون بشكل غير كاف ، برأيه ، ضد الملكية هم الذين قاموا في نهاية الأمر بإعادة آل ستيوارت للعرش ؟

والواقع أن عودة الملكية كانت قضية الساعة عندما نشر ميلتون في شباط 1666 دفاعه الكبير الأخير بعنوان : الطريق الجاهز والسهل لإقامة جمهورية حرة : Ready and easy way to establish a free commonwealth الذي يندد فيه بالملكية ، ويمجد الجمهورية باسم الحق الطبيعي ، الوحيد الذي يلزم ، والذي يعتبر الحق الأساسي ، حقيقة وبالضبط ، بالنسبة لكل البشرية .

اما الجرنون سيدني ، فقد كتب في ظل عودة الملكية ، بين 1680 و 1683 ، (السنة التي قطع راسه فيها لأدائته بالتآمر والخيانة

الخطب المتعلقة بالحكم ،Discourses concerning (Government) والتي لم تنشر إلا في عام 1698 . وكان يعتزم فيها نقد كتاب و نظام الأبوة، ل فيلمر ، بانكاره للحق الإلهي الملكي ، وتأسيسه للسلطة الشرعية الوحيدة على رضى الشعب ، ووضعه للقانون فوق الملك ، ودعمه لمقولة أن الحكومة

توجد من أجل أمن ورفاهية هذا الشعب الذي تنبثق عنه والذي يمكنه محاسبتها عن عملها في هذا الاتجاه

ولكن إذا كانت الحرية هي معبودة سيدني ، وإذا كان قد عرف كيف يحافظ على شعلتها حية ، في الأيام الصعبة والمقلقة لعودة الملكية ، وإذا كان قد سقط في النهاية شهيدا لها، فإن نزعة الجمهورية - التي لم تكن تستبعد قيام نظام مختلط ملكي وراستقراطي وديمقراطي - كانت لا تقوم على المساواة: فالأفضل والأقل جودة لا يمكن أن يكون لهم نصيب متساوي في الحكم . إن الفضيلة وحدها كانت تعطي الحق في السلطة ، وهكذا نجد لدى سيدني الكثير من مظاهر النزعة الجمهورية الأرستقراطية الواضحة لدى ميلتون

أما فيما يتعلق بالكتابات الداعية إلى الحل الوسط فنلتبسها عند المفكر هاليفاكس و الملقب بأمر الموازنين و التي تتلخص أفكاره في ظل عودة الملكية ، واعتبارا من عام 1684 ، بدأ وضع الأفكار الروحية والثاقبة حول الحكم ، وعنوانها : طبع موازن ، (The Character of a Trimmer) ، قيد التداول ، وذلك قبل نشرها في عام 1688 .

إن كلمة موازن (Tnmmer) ، بالمصطلحات البحرية ، تعني الرجل الذي يضع السفينة في حالة توازن جيد ، يسهره على أن لا تميل إلى جانب أكثر من جانب ، وتبقى هكذا في الحد الوسط. فالملكية يجب منعها من التمتع بسلطة تمكنها من فعل الشر ، وذلك مع ترك ما يكفي من قوة وسلطة للملك من أجل أن يحكم ، ويؤمن الحماية لرعاياه وفي الجمهورية يجب إدانة الغموض والاباحية والعداوات المتحزبة ، لكنه يجب أن نبقى فيها ، بعناية كبيرة ، على الحرية ، كل الحرية المتفقة مع الولاء للسيد،

وهكذا يعلن المفكر الأكثر براعة في عهد عودة الملكية ، ولكن الأقل مذهبية ، والأقل نزوعا للاستعانة بالمبادئ الأساسية و بالحق الطبيعي و بالعقد .

أما كتاب نظام الأبوة أو السلطة الطبيعية للملوك (Pati aicha om the natural Power of kings) (المتوفي في 1653) ، المنشور للمرة الأولى في عام 1680 ، فيشكل تحديا لروبير فيلمر R. Filmer (المتوفي في 1653) ، وهي أفكار متقدمة لقد دافع المؤلف عجايا في وجه - حادثة - الأفكار التي حركها المؤلفون السابق ذكرهم : وهي أفكار متقدمة لقد دافع المؤلف فيه عن الحق الإلهي الملكي باعتباره سلطة طبيعية ، مؤسسة على السلطة الطبيعية للوالدين والتي تعود لأدم ، الإنسان الأول والاب الأول ، والملك الأول . لقد تلقى آدم مباشرة من الله سلطة مطلقة على أولاده . وقد انتقلت هذه السلطة وراثيا . ولهذا فإن الملوك يجب أن يعتبروا الورثة الشرعيين لأباء الإنسانية الأوائل ، فسلطتهم لا تنفرد من الانتخاب الشعبي ، ولا من القوة الوحشية، وإنما من الأبوة ، الرابطة الاجتماعية الطبيعية من بين كل الروابط .

إن هذه الأطروحة الغريبة ولكن البارة - التي نسترجع على طريقتها الفكرة الأبوية الغريزة على النظام القديم ، ، فالحرية الطبيعية المزعومة للبشرية ، ومعها الحق المزعوم للشعب في اختيار حكامه ، كانت تشكل موضوعا لنفي عنيد .

وهذا بالضبط ما أنكب لوك على القيام به . فمن أجل دحض أفكار فيلمر اخذ لوك بالتأمل ، وبتأليف "خطاب حول الحكم"

الأصل : من الحالة الطبيعية الى العقد الاجتماعي

ينطلق لوك بدوره من الوضع الطبيعي للبشر، أي من الحالة الطبيعية . لكنه يرى هذا الوضع بشكل مخالف لهوبس ، ومرافق لبوفندورف . إن حالة الطبيعة بالنسبة له هي حالة حرية ومساواة : وليست حالة حرب محتملة لكل ضد الكل . إنها ليست حالة إباحية : لأنها محكومة بحق طبيعي يفرض نفسه على

الجميع . فالبشرية بأسرها لا تتعلم بأنه يجب أن لا يضر احد بالغير في حياته ومحنه وحرية وامواله ، باعتبار أن الجميع متساوين ومستقلين ، إلا من خلال الرجوع الى العقل ، الذي يجسد هذا الحق ، ومن المهم أن نضيف إلى ما سبق أن حق الملكية يشكل جزءا لا يتجزأ من حالة الطبيعة هذه : وفي هذا تتجلى لدي لوك ، قضية مركزية حقيقية ، تبعد أيضا ، وجذريا ، عن هوبس .

حيث يرى لوك أن الملكية الخاصة موجودة في حالة الطبيعة وإنها سابقة للمجتمع المدني، وهذه النظرية حول الملكية، تحتل عند لوك مكانة كبيرة. انها تدل على الأصول والقواعد البرجوازية في فكره، وهي تساعد على توضيح نجاحه.

ويرى لوك، ان الإنسان، الحاذق العاقل، وليست الطبيعة، في اساس كل ماله قيمة تقريبا، واذا فالملكية طيبة، وخيرة ليس فقط بالنسبة إلى المالك، ولكن بالنسبة إلى كل البشرية: من يمتلك ارضا بعمله لا ينقص بل يزيد في الموارد المشتركة للجنس البشرية. ان الملكية تعطي السعادة، وأكبر السعادة توافق مع أكبر سلطان: وأكبر السعادة تقوم لا على التمتع بالملكات الكبرى بل على ملك الأشياء التي تعطي أكبر السعادات.. وهكذا يتم تعريف ما يسميه ليوستروس -المتعة الرأسالية-، فمن أجل ضمان الملكية يخرج الناس من حالة الطبيعة ويكونون مجتمعا مدنيا وغايتهم الرئيسية المحافظة على الملكية، كتب لوك أيضا: كل حكومة، لا غاية لها غير الحفاظ على الملكية

إن الإنسان لم يكن، في البداية ، أي في مرحلة اولى من الحالة الطبيعية ، يرغب بامتلاك أكثر ما هو ضروري لإعالة وإعالة أسرته. فلماذا كان عليه إذا أن يأخذ ويكتنز أكثر مما يستطيع أن يستعمل ؟ إن هذا سيكون عبارة عن حماقة وعدم استقامة . لكن ها هي المرحلة الثانية من الحالة الطبيعية تظهر مع اختراع النقود ، أي مع واقع الاتفاق ضمنا على الاعتراف لقطعة صغيرة من المعدن الأصفر ، . حينذاك سيأخذ الناس يشعرون بالحاجة لزيادة ممتلكاتهم، وهذا دوما خارج إطار روابط المجتمع ، وخارج إطار كل عقد اجتماعي . فقط على إثر الاستعمال المقبول للنقود .. إن الامتلاك الخاص يؤدي عقلانيا للتراكم اللامحدود . إن الاغتناء الفردي ، بدون شك ، لم يكن يشكل شرا بالنسبة للجماعة ، التي تزدهر به . لكن هذا لا يمانع ، من الآن فصاعدا ، من أنه توجد بين الناس الطبيعيين اسباب للتشاجر لم تكن معروفة حتى ذلك الحين .

إن حق كل فرد في الملكية ، سواء في المرحلة الثانية ام الأولى ، يبقى ملازما لوضعه الطبيعي : فمن الطبيعة يستمد كل فرد القدرة على حماية ما يعود له .

ولكن لماذا وكيف انتقل البشر من الحالة الطيبة الى حالة المجتمع (المدني او السياسي) ، او الجماعة Community ؟

و إذا كان الإنسان حرا لهذه الدرجة التي قيل عنها في هذه الحالة ... وإذا كان سيدا مطلقة لشخصه

وامواله ، ومساوية لأكبر الناس ، فلماذا يتخلى عن حريته ؟

الجواب ، على حد قول لوك ، بديهي . فالإنسان الطبيعي لم يكن يتمتع بالحقوق العديدة التي يمتلكها إلا بشكل عابر . وكان تمتعه هذا معرض دائما لتعديبات الآخرين ، كما كان . خطيرة جدة ، وغير مضمون بالإجمال . و حالة الطبيعة كانت تفتقد لثلاثة شروط : قانون قائم ومحدد ، ومعروف و مقبول بموجب اتفاق عام كمعيار للخير والشر ، وقاض كفاء وغير متحيز من أجل تطبيقه ، وقوة إكراهية من أجل تنفيذ حكم القاضي حسب الأصول . ونظرا لعدم توفر هذه الشروط ، فإن حفظ ملكية البشر الطبيعيين لا يمكن أن يكون مضمونة . ولكي يكون الأمر كذلك ، نراهم يحطمون وحدة الجماعة الانسانية الكبيرة التي كانوا يعيشون فيها ، ويقوموا بتكوين انفسهم ، بموجب اتفاقيات خاصة ، في مجتمعات مدنية . هذا هو الجواب على لماذا ؟ اما كيف ؟ فيجب لوك.

بما أن البشر ، كما قيل ، هم ، بالطبيعة ، احرار ومتساوون ومستقلون ، فان أحدا لا يمكن أن يحرم من هذه الحالة ، ولا أن يخضع للسلطة السياسية لأخر ، بدون موافقته الخاصة . إن الطريقة الوحيدة التي يمكن لأي فرد أن يتنازل بها عن حريته الطبيعية ويتحمل التزامات المجتمع المدني تكمن في إجراء اتفاق مع

بشر آخرين من أجل التجمع والاتحاد في جماعة ، بحيث يعيشون مع بعض في الرفاهية والأمن والسلام ، ويتمتعون بأمن بأموالهم ويحمون انفسهم بشكل أفضل من أولئك الذين هم ليسوا منهم ، . وبعد أن يتشاركون بهذه الطريقة ، يستطيع البشر أن يقيموا شكل الحكم الذي يريدونه.

هكذا فإن نقطة الانطلاق لكل مجتمع مدني هي الموافقة التي يعطيها عدد ما من الناس لتشكيل جسم سياسي واحد . بمعنى أن يتدخل المبدأ الأكثرى للتقرير للأقلية و هذا شرط لا بد منه لوجوده نفسه . إن الاتجاه الذي سير فيه لا يمكن أن يكون إلا الاتجاه الذي تدفعه فيه القوة الأكثر أهمية . وهذه القوة هي إرادة الأكثرية. لهذا يجب إذن أن يقبل كل فرد بان يرى في موافقة هذه الأكثرية ما يساوي ، و بالعقل ، ، قرار المجموع ، وإلا فإن الميثاق الأصل ، أو العقد الاجتماعي لا يكون له أي معنى . و بهذا إن موافقة الشعب هو الأساس الوحيد للشرعية و ان كل مصادر الشرعية الأخرى عند لوك مرفوضة .

الحدود والغابات : الوديعة .

إن البشر بعد أن يتشاركوا يمكنهم إذن إقامة شكل الحكم الذي يريدون . هل سيتخيل لوك هنا وجوده ميثاق خضوع ، او د عقد حكم ، يخلق التزامات متبادلة بين الشعب والسلطة ؟ إننا نذكر أن هوبس كان قد استبعد كل ميثاق من هذا النوع . وحصر كل الإجراء في عقد واحد : لكن ذلك كان بهدف تجنب قيام مبادلة في التعهدات لفائدة المحكومين . إلا أن لوك بدوره يستبعد كل ميثاق خضوع ، ولكن ضمن رؤيا مختلفة تماما . فهو يبني بين الحكام والمحكومين رابطة وديعة (Trust) وليس رابطة عقد : إنه يجعل من السلطة وديعة . وديعة بندها المجتمع المدني الناشئ عن الميثاق الأصلي ، للحكام بشرط (صريح او ضمني) أن يمارسوها من أجل الخير العام . وهكذا بتجنب لوك أن يكون الشعب ملزمة تعاقبية تجاه حكامه : أنه حل معاكس لحل هوبس .

و ما علينا إلا أن نطبق هذا المبدأ على السلطتين : التشريعية والتبذية .

إن تأسيس السلطة التشريعية هو القانون الوصي الأول والأساسي في كل الدول . فهي السلطة السامية ، وروح ، الجسم السياسي نفسه ، لأنها تمثل الموافقة الاجتماعية . فالهيئة التي تسند لها يتعلق شكل الحكم : ديمقراطية كان أم أوليغارشيا ، ملكيا وراثيا أو انتخابيا، ام نظاما مختلطة متنوعة ، وتبقى هذه السلطة في كل الحالات ، ثابتة ومقدسة ، بين يدي الذي وضعتها الجماعة في البداية فيه (سواء أكان فردا او اقلية او اكثرية) . فهو لا يستطيع تحويل أي كان غيره حق التشريع .

وليس هناك حاجة لأن تكون هذه السلطة موجودة باستمرار ، لانه ليس من الضروري دومة سن القوانين . لكن من الضروري ، بالعكس ، العمل دوما على تنفيذ القوانين القائمة . وهذا الأمر بشكل السبب الأول لوضع السلطتين بين أيد مختلفة . وهك سبب ثان لذلك ، وهو انه إذا لم تفصلها ، فإننا سنغري كثيرا الضعف البشري (الذي يميل دائما لإساءة استعمال النفرة) .

ويتوقع لوك وجود سلطة ثالثة، يسميها بالسلطة الاتحادية (federatif) . ومهمتها ذات طابع خارجي (التحالفات والمعاهدات ، والحرب والسلام)، إن هذه السلطة ، المتميزة في ذاتها . تندمج دائم وعملية مع السلطة التنفيذية . ولهذا يمكن التفكير فقط بسلطتين - نظرا لأن السلطة القضائية لم يكن لها مكان مستقل ، باعتبارها الخاصة العامة للدولة ، .

إلا أنه لا يجب أن نرى في السلطة التنفيذية مجرد هيئة منفذة ، وإنما ينبغي أن نعترف لها "بسلطة العمل تقديرية بهدف تحقيق الخير العام ، وذلك في حال غياب نص قانوني ، وأحيانا حتى بشكل مخالف له ، وهذا يعني أن لوك ، عضو حزب الويكز ، ، كان يقبل بالامتياز (la prerogative) ، والمهم في الأمر أن يمارس ضمن احترام الجماعة ووفقا لغاية الحكم . وبالإجمال ، فإن السلطة التنفيذية ، سواء نفذت ببساطة القوانين أم عملت من أجل الخير العام بمقتضى امتيازها ، تؤدي رسالة الثقة التي تبرر وجودها .

ومع ذلك فإن هذا لا يعني أنها غير خاضعة ، من حيث المبدأ ، للسلطة التشريعية ، وإنها غير ملزمة بأن نقدم لها جابا ، وان من غير الممكن تغييرها إذا أرادت السلطة التشريعية ذلك ، لأن الذي يمكنه أن يشرع لأخر يكون حتما أعلى منه .

إلا أنه ينبغي الحذر من نبيان أن المشرعين أنفسهم لا يحتفظون بالسلطة إلا من أجل تحقيق بعض الغايات المحددة جيدا بموجب رابطة الوديعة ، وأن هذه السلطة لا يمكنها أن تجاوز متطلبات الخير العام ، وإنها لا يمكن أن تكون تعسفية ، وإنها ، خصوصا ، تعود للجماعة في حال خروج هؤلاء المشرعين ولو قليلا عن حدودهم ، وخيانتهم للرسالة المسندة اليهم . إن الجماعة (أو الشعب) لا يكف مطلقا على أن يكون صاحب القدرة السامية على تعديل أو عزل السلطة التشريعية ، عندما يتطلب ذلك الخلاص المشترك . إن الجماعة لا تخل مطلقا عن سلطتها : المتبقية ، إذا صح القول ، ويمكن القول بأنها تحفظ ببدء و كرامة ، ينبغي تمييزها عن السيادة والحالية للسلطة التشريعية .

(الشعب ،) لا تكف مطلقا عن أن تكون صاحبة القدرة السامية على تعديل أو عزل السلطة التشريعية ، عندما يتطلب ذلك الخلاص المشترك . إن الجماعة لا تخل مطلقا عن سلطتها : المتبقية ، إذا صح القول ، ويمكن القول بأنها تحتفظ بسيادة كاملة ، ينبغي تمييزها عن السيادة الحالية للسلطة التشريعية .

إننا نرى هنا أن خيانة المشرعين لرسالتهم ، تماما مثل خيانة السلطة التنفيذية ، تؤدي منطقيا للانحلال الحكم الناشئ عن رابطة الوديعة . ولكن ماذا يعني هذا الأمر ، إن لم يكن تبرير حق الجماعة ، أو . الشعب ، ، بمفارمة حكامه الذين خانوا الثقة التي وقعت فيهم ؟ و على هذا يجب لو .

مقاومة السلطة

إذا نالت السلطة من الحقوق الطبيعية، وخصوصاً من الحرية ومن الملكية الفردية، عندها يعترف لوك للمحكومين بحق الثورة، ولكن حق المقاومة في نظر لوك مختلف جدا عن النظرية الكالفينية التي تركز على السيادة الشعبية. واستعمال حق المقاومة في نظر لوك، لا يهدف إلى تحقيق الأمان الشعبي بل إلى الدفاع عن النظام القائم أو إعادته. ونظرية لوك مستوحاة من مصادر محافظة والاعتراف بحق المقاومة هو وسيلة لحمل الأمير على التفكير، ومن أجل فرض احترام الشريعة . وهذه الوسيلة تسمح بإبعاد خطر الثورة الشعبية ولا تشكل مطلقا دعوة إلى العصيان. وفي النهاية إن حق الثورة و بالنسبة الى لوك دعوة التعقل و إلى التسوية

التسامح

إن الفكر السياسي عند لوك هو علماني بصورة جذرية. وهو يفصل بدقة بين الزمني والروحي، ويعكس هوبز، انه يعلن: أن كل سلطات الحكومة المدنية لا تتعلق إلا بالمصالح المدنية، ويضيف بأن الآراء الدينية تمتع بحق مطلق وشامل بالمسامحة

ولكن هذه الدعوة إلى التسامح ليس إقرارا بالكفر . ويثور لوك ضد أولئك الذين يعتبرونه ماديا ويعلن انه يؤمن بالوحي. ويؤكد أنه من أنصار المسيحية العاقلة التي يمكن إثبات معتقداتها الجوهرية بالعقل. ويخصص لملا من كتابه «محاولة حول الإدراك البشري» ، لإدانة الحماس والتعصب في مادة الدين.

لم يكن لوك اطلاقا، ثوريا، بالرغم كونه منظر نورة، فهو يحذر السيادة الشعبية كما يحذر الاطلاقية الملكية. همه الرئيسي النظام، الهدوء الأمن.

1. شوفالييه (جان جاك)، تاريخ الفكر السياسي: من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، (ترجمة: محمد عرب صاصيلا)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، 1998.
2. – Jean Touchard , histoire des idées politiques, Tome 1, Paris , presse universitaire de France, 2006.